

التقرير السنوي
لرؤية السعودية 2030 لعام
2024
الملخص التنفيذي





نحمد الله على ما تحقق لبلادنا من إنجازات خلال أقل من عقد من الزمن؛ جعلت منها نموذجًا عالميًا في التحولات على كافة المستويات، وإننا إذ نعتز بما قدمه أبناء الوطن الذين سخروا جهودهم للمضي به نحو التقدم والازدهار، سنواصل معًا مسيرة البناء لتحقيق المزيد من التنمية المُستدامة المنشودة للأجيال القادمة

— خَادِمُ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ —

الْمَلِكُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعِزِّزِ السَّعُودِ



ونحن في عامنا التاسع من رؤية المملكة 2030، نفخر بما حققه أبناء وبنات الوطن من إنجازات، لقد أثبتوا أن التحديات لا تقف أمام طموحاتهم، فحققنا المستهدفات، وتجاوزنا بعضها، وسنواصل المسير بثبات نحو أهدافنا لعام 2030، ونُجدد العزم لمضاعفة الجهود، وتسريع وتيرة التنفيذ، لنستثمر كل الفرص ونعزز مكانة المملكة كدولة رائدة على المستوى العالمي

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

المقدمة

الأولى إلى إرساء أساسات قوية داعمة لتحقيق التحول، من خلال حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وفق منهجية شاملة ومتكاملة، معتمدة في ذلك على برامج تحقيق الرؤية، التي دفعت عجلة التحول في القطاعات الرئيسية، وسرّعت نمو القطاعات الجديدة. وأتت المرحلة الثانية مستفيدة من تسارع الإنجازات في المرحلة الأولى؛ ليكون الطريق ممهّدًا لتحقيق المزيد من النمو، عن طريق دعم توفير الفرص في مختلف القطاعات، وتوسيع دائرة التحول، لاسيما في القطاعات ذات الأولوية، عبر استراتيجيات وطنية على مستوى القطاعات والمناطق؛ لتضمن التناغم بين الجهود واستدامة الأثر.

واليوم نقف على منجزات متوالية تحققت خلال فترة وجيزة، إذ تمكنت رؤية السعودية 2030 من ترسيخ العمل المؤسسي عبر الكيانات الحكومية، مع رفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي والمالي، وإرساء منظومة حوكمة رصينة ومتكاملة، مما أثمر عن تحقيق مكاسب نوعية خلال مسيرتها في السنوات الماضية تمثلت في خلق قطاعات اقتصادية جديدة، ووصولها لمعدلات

تقترب رؤية السعودية 2030 في عامها التاسع منذ إطلاقها من الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، أكثر من أي وقت مضى؛ حيث يزدهر الاقتصاد ويتنوع، في مجتمع حيوي، ووطن طموحه عنان السماء. وقد استندت الرؤية في رحلتها على مكامن القوة التي تتميز بها المملكة؛ إذ أنها قلب العالمين العربي والإسلامي، وتمتلك قوة استثمارية واقتصادية رائدة، وموقع جغرافي استراتيجي يُعد محورًا لوجستيًا وتجاريًا للربط بين قارات العالم. تُمثل هذه الأركان الثلاث، دعائم تستثمر فيها المملكة؛ لاستكمال مسيرتها التنموية الممتدة على مدار عقود طويلة؛ لتواصل طريقها في خدمة ضيوف الرحمن بقيم أصيلة ترسخت في جذور أبنائها، وتحقيق تنمية شاملة توفر فرص العمل والاستثمار لنمو المجتمع وتمكين أفرادها، بالإضافة إلى استغلال الموقع الاستراتيجي لهذا الوطن الذي يُطل على أهم المعابر حيوية على مستوى العالم، بما يجعل هذه الأرض مركزًا للفرص والازدهار.

تسعة أعوام مضت منذ إطلاق الرؤية في عام 2016، تخللها مرحلتان تنفيذية؛ إذ عمدت الرؤية في سنواتها الخمس

نمو استثنائية، وتمكين للمواطن، ورفع جودة الحياة في المملكة، وساهم كل ذلك في تبوء المملكة مكانة رائدة على الخريطة العالمية.

ولتعظيم هذا النجاح تأتي المرحلة الثالثة في عام 2026، دافعة نحو مضاعفة العمل، حيث سيستمر تسارع وتيرة الإنجاز واقتناص فرص النمو، ومواصلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، مع متابعة المبادرات الجارية وتوجيهها، وتعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية وبرامج تحقيق الرؤية؛ لزيادة نطاق التقدم والازدهار والبناء لما بعد عام 2030 من أجل أثر يمتد ويبقى.

لقد تكاملت الجهود وتفانت في البذل والعطاء عبر السنوات؛ لتتوج بتحقيق مستهدفات قبل أوانها، وتجاوز بعضاً منها خلال عام 2024، في خطوة تحول الحلم إلى واقع، وترفع سقف الطموح؛ لتزيد المجتمع تمكيناً وحيوية، والاقتصاد تنوعاً وازدهاراً، والوطن نماءً وطموحاً، وتمد عزيمة الشباب قوة، وإرادة المواطن إصراراً، نحو مواصلة مسيرة ترسخ ريادة المملكة العالمية، وثُحِقَ الخير والرخاء للجميع.

برامج تحقيق الرؤية

عززت برامج تحقيق الرؤية - التي تعد كيانات متوسطة المدى استحدثت معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ - مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وتجاوز الرؤية لعدد من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو والتطوير. وكونها أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها؛ لضمان اتساقها مع المستهدفات واستجابة للمستجدات الاقتصادية والتنموية ومتطلبات المرحلة، دُمجت بعضها، وأُغلقت أخرى، وأنشئت برامج جديدة، وآخر هذه التطورات تمثل في اكتمال الخطة التنفيذية لبرنامج الاستدامة المالية بعد تحقيق أهدافه وقدرته على إحداث الأثر المُستدام منه، من خلال دمج أعماله ضمن عمل الجهات المعنية ذات الارتباط به؛ ليصبح عدد برامج تحقيق الرؤية اليوم 10 برامج.

برنامج تحول
القطاع الصحي



برنامج التخصيص



برنامج تطوير
القطاع المالي



برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجستية



برنامج تنمية
القدرات البشرية



برنامج الإسكان



برنامج صندوق
الاستثمارات العامة



برنامج خدمة
ضيوف الرحمن



برنامج التحول
الوطني



برنامج جودة
الحياة



الاستراتيجيات الوطنية

تعد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز هذه الاستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعةً تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

وضعت الرؤية منذ عام 2016 أسس التنمية، من خلال برامج تحقيق الرؤية، ومبادرات استراتيجية استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية، وإجراء تحسينات على بيئة الأعمال.

وبمرور السنوات تتابع إطلاق الإمكانيات الواعدة في قطاعات متنوعة، وبرزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية متخصصة في قطاعات معينة، واستراتيجيات تنموية لمناطق مختلفة؛ مما عزز مسيرة التحول الشاملة، وأسهم في التنوع الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء المملكة.

تعيش المملكة اليوم تحولاً منقطع النظير، يبرز من خلال تنوع القطاعات ونموها المتزايد، بدءاً من السياحة والثقافة، وحتى الطاقة المتجددة والتعدين، وغيرها، وبوجود استراتيجيات محكمة، تتعاون على تنفيذها منظومة حكومية متمكنة.

وستشهد المرحلة القادمة إطلاق المزيد من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمناطقية؛ لتتمكن بلادنا من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها، واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام، تجعل المملكة مركزاً حيوياً لكل فرصة وليدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءاً من مستقبل مزدهر يتشكل كل يوم في أرضنا.





ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية

نظرة تفصيلية على التقدم في أداء
مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية

من برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية، التي تضمن حشد جهود المنظومة الأوسع من الجهات التنفيذية والداعمة والقطاع الخاص وغير الربحي مجتمعة لتحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة. فاليوم نراقب مستهدفات عديدة تتحول إلى واقع بسرعة كبيرة، بل وتجاوز عدد من مؤشرات الرؤية الأهداف المرسودة لها للعام 2030 قبل موعدها المحدد، مما رفع أسقف الطموح إلى مستهدفات أعلى.

فيما شهدت بعض المؤشرات تحولاً عن مسارها المستهدف خلال هذه المرحلة لأسباب فنية واقتصادية، ويتواصل العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للنهوض بها وتحسين أدائها، وفي إطار السعي المستمر للتميز تخضع مؤشرات الرؤية لمراجعات دورية لمتابعة أدائها وتطوير منهجيات قياسها، وتحسينها بالتعاون مع المنظمات الدولية وفقاً لأفضل الممارسات، واستبدال بعض المؤشرات بمؤشرات أخرى أكثر دقة،

تقف الرؤية اليوم على أعتاب نهاية المرحلة الثانية من مراحلها (2021-2025)، والتي شهدنا خلالها نمواً واضحاً، وفرصاً خلاقة في مختلف القطاعات، إذ استمرت الرؤية بدفع عجلة الإنجاز وتوسيع الجهود التحولية، مع التركيز على تعظيم الفائدة من القطاعات ذات الأولوية، من خلال استحداث استراتيجيات تنموية طويلة المدى، وزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة لتنفيذ هذه الطموحات، ما تطلب زيادة في الإنفاق الرأسمالي الاستراتيجي لضمان تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية القصوى منها، كما عملت على تعزيز مواءمة الخطط الاستراتيجية مع الخطط المالية طويلة المدى، إلى جانب استمرارها في تقييم الأداء وتصحيحه بشكل منهجي.

يبرهن التقدم الذي تحقق في عام 2024 على المسار الصحيح الذي تسير عليه الرؤية، محققة طموحاتها على الأرض، باعتمادها على أدواتها المتينة في التنفيذ

لمتابعة الأداء متابعة ربع سنوية وفق منهجيات دقيقة، بالإضافة إلى ذلك يجري العمل اليوم على التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي بما يتوافق مع نظام الحسابات القومية SNA، لتعزيز الشفافية الاقتصادية ورفع جودة البيانات ودقة قياس اقتصاد المملكة، وستحدث وفقه بيانات المؤشرات الاقتصادية للرؤية.

وبفضل ما أثمرته الرؤية حتى عام 2024، وتجاوزها للكثير من مستهدفاتها في العיד من المناحي التنموية، إضافة إلى مكانة المملكة على الساحة الإقليمية والدولية، وتمتعها ببيئة ممكنة وداعمة تتطور باستمرار، تتولد الفرص الاقتصادية وإمكانات النمو في المملكة بشكل متسارع أكثر من أي وقت مضى؛ لتصبح اليوم أرضاً جاذبة وموطناً للفرص الوفيرة.

للممكن من مراقبة التقدم في أولويات التحول الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه نحو المسار الصحيح، بما يحقق أهداف الرؤية بركانزها الثلاث، ويعكس مرونتها في التكيف مع المستجدات العالمية والإقليمية؛ لتواصل الرؤية تحقيق المزيد من الإنجازات؛ مع التزام ثابت بترسيخ أثر مستدام نجني ثماره إلى ما بعد عام 2030.

إن المرحلة الثانية من الرؤية - التي نعيشها اليوم - تتميز بمنهجيات التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، ونضج آليات التخطيط المالي وتطور منهجيات القياس وأدواته، مع وجود قدرات فنية متخصصة، وخبرة تراكمت لدى المنظومة الحكومية والقطاع الخاص طوال 9 سنوات من تنفيذ هذه الرؤية، والعمل الدؤوب جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية للتأكد من توظيف أفضل الممارسات الناجحة؛

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

من الوظائف وفرص الاستثمار، لترتفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى قياسي. هذا الازدهار، أكدته التوقعات المتفائلة بنمو الاقتصاد السعودي خلال المستقبل.

يواصل الاقتصاد السعودي ترسيخ مكانته كأحد أبرز الاقتصادات العالمية استقرارًا ونموًا، مدفوعًا بالالتزام على استمرار جهود تنويع الاقتصاد، الذي ساهم في نمو القطاعات غير النفطية؛ ليتوسع دور القطاع الخاص، وتزيد قدرة الاقتصاد على توليد مزيد

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024 مقارنة بعام 2023، مدفوعًا بنمو العديد من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما الأنشطة غير النفطية التي سجلت النمو الأعلى بينها.

1.3%

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي

نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لعام 2024 مقارنة بعام 2023، نتيجة لاستمرار توسع الاستثمار في القطاعات غير النفطية حيث بلغت نسبة نمو الأنشطة غير النفطية 4.3%.

3.9%

معدل البطالة بين السعوديين يُحقق المستهدف قبل أوانه

معدل البطالة بين السعوديين لعام 2024، محققًا مستهدف عام 2030 والبالغ 7%، إذ تحسّن مقارنة بـ 12.3% بنهاية عام 2016، نتيجة للفرص المتولّدة تبعًا لتوسع القطاعات الاقتصادية.

7%

مؤشر مديري المشتريات (PMI) السعودي للقطاع الخاص غير النفطي

معدل المؤشر للربع الرابع من عام 2024؛ حيث سجل في شهر ديسمبر قيمة قدرها 58.4 نقطة؛ نتيجة للتطورات التي حصلت خلال العام، ومدفوعًا بارتفاع الطلبات الجديدة.

58.1
نقطة

الاستثمار الأجنبي المباشر

قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصاد المملكة حتى الربع الرابع من عام 2024.

77.6
مليار ر.س

استقرار نسبي لمستويات التضخم

معدل التضخم بنهاية عام 2024، ويأتي ضمن الأقل بين دول مجموعة العشرين، نتيجة للجهود المبذولة لتحقيق سياسة اقتصادية تُوازن بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم الصحية للاقتصاد.

1.7%

توقعات إيجابية لنمو الاقتصاد السعودي



صندوق النقد الدولي



البنك الدولي



منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



وزارة المالية السعودية (الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025)



تقييم ائتماني إيجابي ومستقر

أكدت وكالات التصنيف الثلاث الأبرز عالميًا الجدارة الائتمانية للدين السيادي للمملكة

"Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني

"A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني

"A/A-1" مع نظرة مستقبلية إيجابية
وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني

نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية

أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية

الأدوات الرئيسة لتنفيذ الرؤية، من خلال بُعدَيْن رئيسيَّين، التقدم في المبادرات، وفي مؤشرات الأداء. ويتضح بشكل عام أنَّ الجهود تسيّر ضمن مسارها المخطط له، مع وجود بعض الانحراف عن المسار، والتي تتمثل معظم أسبابه في المتغيرات المتسارعة التي تواجهها البرامج والاستراتيجيات، وتُتخذ خطوات لتجاوز هذه التحديات؛ بهدف تسريع التنفيذ، وإعادة وضع المبادرات والمؤشرات في مسارها الصحيح؛ لتحقيق طموحات رؤية السعودية 2030.

منذ انطلقت رؤية السعودية 2030 كان تعزيز الشفافية من بين أهدافها الرئيسة باعتبارها أداة حيوية لضمان المساءلة وتحقيق الأهداف من خلال ترسيخ حوكمة رشيدة وتعزيز الشفافية المالية والإدارية، وتشكيل كيانات رقابية وإصدار الأنظمة واللوائح فيما يتعلق بالقطاع الخاص، وتوفير منصات البيانات المفتوحة مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين وضمان الاستدامة والتطوير المستمر عبر مشاركة المجتمع في الرقابة والتحسين.

يُقيّم أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ، باعتبارها



مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات

%93



نسبة المؤشرات التي حققت
مستهدفاتها السنوية أو قاربت على
تحقيق المستهدف بنسبة (85%-99%)

49

قاربت على تحقيق المستهدف
بنسبة (85%-99%)

299

مؤشرًا تحقق بشكل كامل (منها
257 مؤشرًا تخطى مستهدفه)

374

إجمالي عدد المؤشرات التي
لديها قراءات مفعلة

المبادرات

%85



نسبة المبادرات المكتملة
أو على المسار الصحيح

596

مبادرة على
المسار الصحيح

674

مبادرة مكتملة منذ
انطلاق الرؤية *

1,502

إجمالي
عدد المبادرات

* زاد عدد المبادرات في عام 2024 بواقع 438 مبادرة، بعد إضافة مبادرات الاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ

الأداء المميز على صعيد ركائز الرؤية يتجاوز المستهدفات ويقترب من الطموحات

تمضي رؤية السعودية 2030 بخطى ثابتة نحو مزيد من التقدم، الذي يعكس تحولاً استثنائياً في مختلف القطاعات، محققة العديد من المستهدفات ومتجاوزة بعضها، ومقتربة من طموحاتها الواسعة؛ إذ أصبح المجتمع أكثر حيوية بالاستثمار في بذل المزيد من الجهد لخدمة ضيوف الرحمن، وترسيخ الهوية الوطنية، والاهتمام بالموروث الثقافي، إضافة إلى دعم استقرار الأسر. كما ازدهر الاقتصاد السعودي، الذي يأتي نتيجة لإصلاحات هيكلية، عززت تنافسية المملكة

على المستوى العالمي، وساهمت في تمكين صندوق الاستثمارات العامة؛ ليقود تطوير القطاعات الواعدة؛ مما يُعزز من قدرة الاقتصاد على توليد المزيد من الفرص الاستثمارية. واستمرت المملكة في الدفع نحو رقمنة الخدمات، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية، إلى جانب تعزيز الاستدامة البيئية، وتثبيت دعائم المجتمع الواحد بنشر ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية.





♦ تسجيل رقم تاريخي لعدد المعتمرين من خارج المملكة، متجاوزًا مستهدف عام 2024

المستهدف لعام 2024

11.3

مليون معتمر

المحقق

16.92

مليون معتمر

♦ ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية لمنازلها، متجاوزًا مستهدف عام 2024

المستهدف لعام 2024

64%

المحقق

65.4%

♦ ارتفاع عدد المواقع السعودية المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، محققًا المستهدف قبل عام 2030

المستهدف لعام 2030

8

مواقع

المحقق

8

مواقع

مجتمع حيوي



♦ توليد المزيد من "الفرص الاستثمارية المحققة"، ليتخطى المؤشر مستهدفه لعام 2024

المستهدف لعام 2024

1,197

المحقق

1,865

♦ ارتفعت أصول صندوق الاستثمارات العامة، متجاوزة مستهدف عام 2024

المستهدف لعام 2024

3.3

تريليون ٲ

المحقق

3.53

تريليون ٲ

♦ تحسن ترتيب المملكة بشكل ملحوظ وتدرجي في مؤشر التنافسية العالمي (IMD)، متقدمًا 20 مرتبة منذ عام 2016

2017

المركز

36

2024

المركز

16



♦ قفز ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية
25 مرتبة

المستهدف لعام 2024

الترتيب
26

المحقق

الترتيب
6

♦ ارتفع عدد المتطوعين متجاوزًا مستهدف عام 2030

المستهدف لعام 2030

1
مليون متطوع

المحقق

1.2+
مليون متطوع

نظرة تفصيلية

على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية

تقاس هذه المؤشرات دوريًا للتأكد من التقدم في أولويات التحول الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، إلى جانب تصحيح مسار المؤشرات المنحرفة عبر إجراءات وخطط تنفيذية تتكامل فيها مختلف القطاعات، مع الاستمرار في تحسين وتطوير منهجيات القياس، وضمان توافرها مع أفضل الممارسات الدولية.

تعمل مؤشرات أداء الرؤية الرئيسة من المستويين الأول والثاني على قياس تقدم المملكة نحو الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 عبر محاورها الثلاث: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، إذ ترتبط مباشرةً بهذه الأهداف وينبثق منها مجموعة من مؤشرات المستوى الثالث التي تقيس التقدم في تنفيذ الخطط والمبادرات لبرامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية.

حقق المستهدف



دون المستوى المطلوب



تجاوز المستهدف



قاربت على تحقيق المستهدف
بنسبة 85%-99%



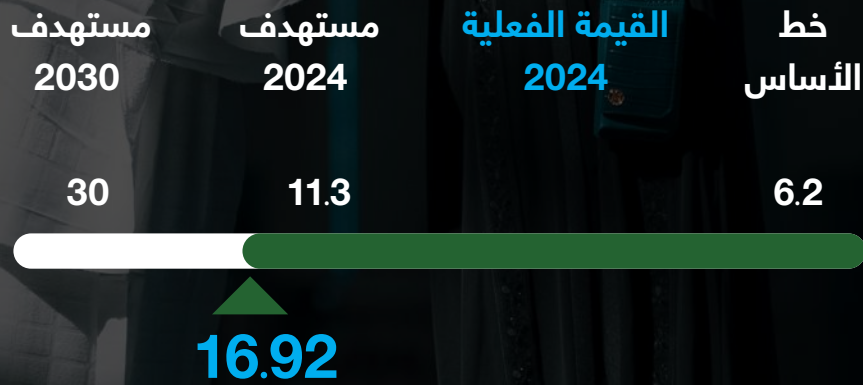


مجتمع
حيوات

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

العدد الإجمالي للمعتمدين من خارج المملكة
سنويًا

(مليون معتمر)



السنوية لثلاثة أعوام على التوالي منذ عام 2022، وحتى عام 2024.

يعود هذا التقدم إلى العديد من المبادرات، التي تهدف لتمكين أكبر عدد من المسلمين في مختلف بقاع الأرض من تأدية مناسكهم بيسر وسهولة، ومن ذلك تسهيل إجراءات الدخول عبر المنافذ والمطارات، وتوسيع نطاق منح التأشيرات لزيارة المملكة، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات، وتطوير البنية التحتية، التي أصبحت تستوعب عددًا أكبر من ضيوف الرحمن.

مؤشر زيادة عدد المعتمدين من خارج المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وبعد إطلاقها في عام 2016، تم تحسين منهجية احتساب أعداد المعتمدين؛ مما نتج عنه تحديث لقيمة خط الأساس لتصبح 6.2 مليون معتمر من خارج المملكة في عام 2016.

تحقق المملكة أرقامًا قياسية في استضافة المزيد من المعتمدين من الخارج كل عام؛ إذ حقق المؤشر اتجاهًا تصاعديًا متواصلًا بعد نزوله في عام 2020؛ نتيجة لتبعات جائحة كورونا، وأخذ في تجاوز مستهدفاته

عدد المواقع التراثية السعودية المدرجة في اليونسكو

(موقع)



"المنظر الثقافي لمنطقة الفاو الأثرية"، ما يعكس التقدم الكبير في سياسات الحفظ والتوثيق التراثي.

شملت هذه الجهود تطوير المواقع وتأهيلها، وإعداد ملفات ترشيح متكاملة تستوفي المعايير مع المتابعة المستمرة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي، والتعريف بأهمية هذه المواقع، وعمقها التاريخي والثقافي، وتستمر المملكة في تسجيل مواقعها التراثية بفعالية، وترسيخ مكانة المملكة على خارطة التراث العالمي.

مؤشر عدد المواقع التراثية المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وانطلق بهدف طموح لعام 2030، بمضاعفة عدد المواقع السعودية المدرجة آنذاك، وكان عددها 4 مواقع.

برز أثر الجهود التكاملية عبر الجهات المعنية الثقافية والسياحية وهيئات تطوير المدن والمناطق وأماناتها، في الحفاظ على تراث المملكة الثقافي وتعزيز حضورها العالمي. وقد حقق المؤشر مستهدفه لعام 2030 قبل أوانه، بتسجيل الموقع الثامن ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهو

تمكين حياة عامرة وصحية

نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%47		%64	%70

%65.4

اختصار الوقت على المواطن في الحصول على الدعم، الذي يُمكنه من امتلاك منزله خلال مدة زمنية قصيرة.

في حين تبدو التطلعات المستقبلية للمؤشر واعدة، إلا أنه ستستمر الجهود لتصحيح السوق العقاري والسكني، عبر زيادة المعروض من المنتجات السكنية المختلفة، بما فيها الأراضي والوحدات السكنية، إلى جانب تشجيع المطورين العقاريين، وهو ما سيساهم في زيادة جانب العرض وتقليص الفجوة مع جانب الطلب، بالإضافة إلى استمرار المبادرات الرامية لتخفيف الأعباء المالية للحلول التمويلية المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار التخطيط لمواجهة كافة التحديات والمستجدات الحالية والمستقبلية التي قد تُحدث تقلبات في السوق.

مؤشر نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث استهدفت رفع المؤشر 5 نقاط مئوية خلال 5 سنوات بحلول عام 2020، ما يعني الوصول إلى 52%، إلا أن المؤشر تجاوز مستهدفه ليحقق قفزة بوصله 60% في عام 2020، ما دفع إلى رفع الطموح وتحديد مستهدف 2030، بالوصول إلى 70%.

يستمر المؤشر في تجاوز مستهدفاته السنوية كل عام، فلم يقتصر على تجاوز مستهدف عام 2024، بل تجاوز اليوم مستهدفه لعام 2025، نتيجة للمبادرات والبرامج وحزم الدعم؛ التي ساهمت في ارتفاع المعروض، وأوجدت منتجات سكنية متنوعة. كما كان للإصلاحات الهيكلية التي شهدتها قطاع الإسكان، الفضل في

نسبة المستفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمل الذين تم تمكينهم

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%1		%32.5	%38.3

%33.7

بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتطوير لمستفيدي الضمان الاجتماعي، من خلال ثلاثة مسارات، وهي مسار التوظيف الذي يسعى إلى توفير فرص وظيفية عبر منصات وملتقيات التوظيف، ومسار الأعمال الهادف إلى دعم المشاريع الريادية فنيًا وماليًا، ومسار التأهيل لتحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين عبر برامج صحية ونفسية واجتماعية ودعم انخراطهم في سوق العمل.

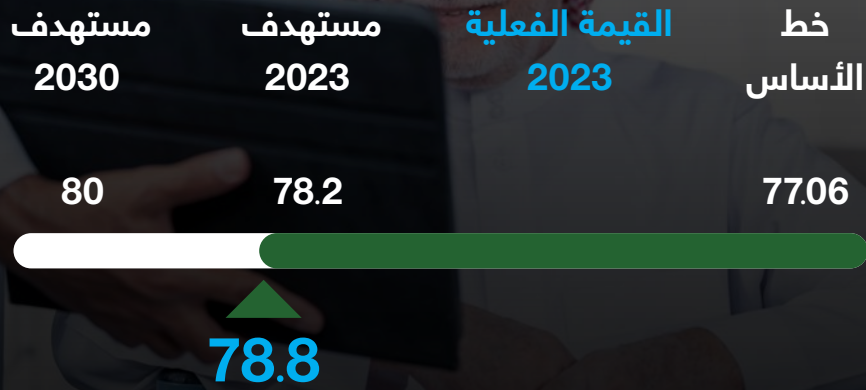
بدأ قياس المؤشر منذ عام 2017، حيث بلغت حينها نسبة المستفيدين من الإعانات المالية القادرين على العمل الذين تم تمكينهم 1% فقط.

بين عامي 2017 و2024 اتخذ المؤشر اتجاهًا تصاعديًا وتجاوز مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025.

يُعد التقدم في المؤشر تجسيدًا للتوسع في تقديم الخدمات الرقمية التي أتاحت الوصول لمختلف البرامج التدريبية بسهولة، وتنفيذ مبادرات تعزيز الوعي والثقافة الرقمية؛ بهدف تطوير المهارات التقنية، في الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات.

متوسط العمر المتوقع

(سنة)



في المملكة، وارتفاع جاهزية الخدمات الصحية وجودتها، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الوقاية، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التغذية الصحية والنشاط البدني والاهتمام بالصحة العامة.

يبرز في هذا التقدم دور التكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، مثل القطاع الرياضي وقطاع البلديات عبر المساهمة في نشر ثقافة ممارسة الرياضة، من خلال العديد من المبادرات والفعاليات المجتمعية ومنها إقامة ماراثون الرياض بمشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وتهيئة البيئة الملائمة في المرافق العامة بالمدن. كما أنّ للتعليم دور بارز أيضًا بتعزيز الوعي لدى النشء والأطفال والشباب بمختلف القطاعات التعليمية بأهمية الممارسات الصحية سواء في التغذية السليمة، أو العادات اليومية الصحية كالنوم المبكر وتجنب السهر، وغيرها. وقد أدت المبادرات المختلفة الهادفة من تحسين جودة الطرق والسلامة المرورية إلى ارتفاع متوسط العمر، ويظهر ذلك بانخفاض معدل الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية.

مؤشر متوسط العمر المتوقع، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخضعت آليات قياسه إلى تحديث لاحق من قبل منظمة الصحة العالمية، ونتج عنه تحديث خط الأساس إلى 77.06 سنة في عام 2016.

صدر آخر قياس للمؤشر ببيانات عام 2023 من منظمة الصحة العالمية بوصول متوسط العمر إلى 78.8 سنة متجاوزًا مستهدفاته السنوية حتى عام 2025، لتحتل المملكة المرتبة الحادية عشر بين دول مجموعة العشرين في ارتفاع متوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى صدور نشرة التقديرات السكانية لعام 2024 من الهيئة العامة للإحصاء التي توضح متوسط العمر عند الميلاد للسكان السعوديين وصوله إلى 78 سنة؛ ليعكس أداء المؤشر خلال السنوات الماضية سير المملكة بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدف عام 2030 بالوصول إلى متوسط عمر متوقع عند 80 سنة.

يُعزى هذا التقدم إلى الإصلاحات والتحول الذي شهده القطاع، وتغيير نموذج النظام الصحي

نسبة التجمعات السكانية المغطاة بالخدمات الصحية بما فيها الطرفية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%84.13	%96.5	%96.5	%99.5

%97.4

داخل المناطق السكنية، بجانب ارتفاع عدد المستفيدين من الضمان الصحي، وتعزيز كفاءة تشغيل المؤسسات الصحية، وهو ما ساهم في تقليل الحاجة إلى نقل المرضى خارج مدنها.

وتتضمن أهداف القطاع الصحي افتتاح وتشغيل 5 مستشفيات جديدة خلال عام 2025 في 5 مناطق في شمال وجنوب وغرب ووسط المملكة، ومن المتوقع أن يشهد المؤشر المزيد من التقدم والوصول لمستهدف عام 2030.

ارتفع المؤشر بقيمة 13 نقطة مئوية ما بين عامي 2019 و2023، حيث سجل أداءً تصاعدياً متواصلًا، وحقق قفزة كبيرة من 86% إلى 96.4% بعد مضاعفة الجهود وتوسيع نطاق التغطية الصحية خلال فترة جائحة كورونا.

تجاوز المؤشر مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025، واقترب كثيرًا من مستهدفه السنوي لعام 2026، نتيجة للخطط التوسعية لتغطية المناطق بالخدمات الصحية، عبر إنشاء العيادات المتنقلة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية

مؤشر جودة الخدمات الصحية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
%48		%49	%82

%59

يكشف أداء المؤشر عن التحسن في محاور المؤشر الخمسة، المتمثلة في التركيز على المريض، والفعالية، والكفاءة، والسلامة، والسرعة والعدالة في تقديم الخدمة.

دفع ذلك إلى تقليص فترات الانتظار، وارتفاع كفاءة التشغيل، والارتقاء بالخدمات التي تقدم للمريض، ويتواصل العمل على تعزيز جودة الخدمات الصحية، من خلال الجهود القائمة من قبل برنامج تحول القطاع الصحي، ومن المتوقع أن يستمر أداء المؤشر بالتحسن وتحقيق مستهدف عام 2030.

تم إضافة المؤشر حديثاً إلى قائمة مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية، وبناء منهجية قياسه بعناية بالاستفادة من المنظمات الدولية ذات العلاقة، بهدف التأكد من جودة الخدمات الصحية التي يتم تقديمها بالتزامن مع اتساع نطاق التغطية الصحية.

قيمة خط الأساس هي لعام 2022، وصدر آخر قياس للمؤشر ببيانات عام 2023، إذ سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام واحد فقط، وتجاوز مستهدفاته السنوية لعامي 2023 و2024.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني
لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر)
من إجمالي سكان المملكة

(%)

مستهدف
2030

%64

مستهدف
2024

%53

القيمة الفعلية
2024

خط
الأساس

%49

%58.5

جاء هذا التقدم مدعومًا بتوفير بيئات آمنة وجاذبة للحركة، واستمرار الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمنشآت الرياضية العامة، وإنشاء الحدائق، والمسارات الرياضية في مدن المملكة.

ويبرز كذلك دور الفعاليات الرياضية المجتمعية، مثل ماراثون الرياض، التي دفعت نحو تحفيز أفراد المجتمع في المشاركة الرياضية، بالإضافة إلى تنمية مواهب الرياضيين واستضافة المملكة للعديد من المحافل الرياضية.

مؤشر نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث تم استبدال المؤشر بمؤشرين، لضمان المواءمة مع المعايير الدولية لقياس هذا المؤشر وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى أحدهما هو هذا المؤشر.

خلال عامين فقط، تخطى المؤشر مستهدفاته السنوية حتى عام 2027.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني
(لمدة 60 دقيقة يوميًا للأطفال والمراهقين
بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%6	%18.7	%10	%21

%18.7

يعود هذا التقدم إلى زيادة المبادرات التي هدفت إلى تفعيل وزيادة المرافق والأندية الرياضية، والتشجيع على الانخراط في النشاطات الرياضية المختلفة، يشمل ذلك برامج تفعيل الرياضة في الجامعات والمدارس، وتدريب المعلمين والمعلمات، وتفعيل أندية الحي لتوفير أنشطة رياضية مستدامة للطلاب، تدعمها البيئة الملائمة التي شهدت تطورًا ملحوظًا، بزيادة الساحات العامة والحدائق وأنسنة المدن.

مؤشر نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يوميًا للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث تم استبدال المؤشر بمؤشرين، لضمان المواءمة مع المعايير الدولية لقياس هذا المؤشر وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، أحدهما هو هذا المؤشر.

خلال عامين فقط، تخطى المؤشر مستهدفه السنوي لعام 2024، عاكسًا تحسن مستويات النشاط البدني لدى هذه الفئة.

مؤشر السعادة العالمي

(درجة، ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
6.34 درجة (المرتبة 37)	6.6 درجة (المرتبة 32)	6.78 درجة	7.54 درجة (المرتبة 5)

6.6 درجة (المرتبة 32)

يُعزى ارتفاع المملكة في المؤشر لارتفاع جودة خدمات الرعاية الصحية، وانتشار الوعي بأسلوب الحياة الصحي، وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط عمر الإنسان، بالإضافة إلى الجهود التي رفعت جودة الحياة في المدن السعودية، والمتمثلة في إيجاد خيارات ترفيهية وثقافية متنوعة، وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة النشاط البدني. كما دفعت الإصلاحات إلى تعزيز العدالة ومكافحة الفساد.

تصدر نتائج المؤشر في تقرير السعادة العالمي، الذي يبرز تقدم المملكة 5 مراتب بين عامي 2016 و2023، نتيجة للجهود المتكاملة بين برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية المعنية.

حققت المملكة المرتبة الـ 32 في عام 2024، بتراجع أربع مراتب عن عام 2023، حيث كانت في المرتبة 28 من بين 143 دولة، إلا أنها تتجاوز بدرجةها المحققة 6.6 متوسط درجات دول العالم بالتصنيف البالغ 5.57 ومتوسط درجات دول الخليج البالغ 6.4 درجة.

مؤشر الأداء البيئي

(ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
95 المرتبة		70 المرتبة	20 المرتبة

108 المرتبة

وزارة البيئة والمياه والزراعة بالعمل مع الهيئة العامة للإحصاء وكافة الجهات ذات العلاقة لتكون مصدرًا رئيسًا في تقديم هذه البيانات، وبالتوازي يتم العمل على تطوير مؤشر الأداء البيئي الوطني وفق إطار تنظيمي أكثر متانة؛ لإيجاد مسار واضح يسهم في قياس تقدم المملكة في الأداء البيئي بشكل متسق.

انطلقت العديد من المبادرات التي من المتوقع أن يكون لها تأثيرًا بتطوير أداء المملكة في المؤشر مع التقدم في مراحل تنفيذها، ومنها مبادرتي الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تحفيز أنشطة الاقتصاد الدائري، وهو المفهوم الذي تبنته المملكة وقدمته للعالم خلال رئاستها قمة مجموعة العشرين لعام 2020.

يصدر مؤشر الأداء البيئي عن جامعة ييل "Yale University"، وتراجع ترتيب المملكة في المؤشر من المرتبة 90 في عام 2020 إلى المرتبة 108 في عام 2024، إذ يبعد المؤشر بـ 38 مرتبة عن تحقيق مستهدفه السنوي.

أحد التحديات التي تواجه الجهود للارتقاء بأداء المملكة في المؤشر، يتمثل في التحديث المستمر على منهجية قياس المؤشر من قبل جهة القياس، مما يحد من تقييم أداء المملكة بشكل دقيق ومتسق، بالإضافة إلى عدم الوصول الفعال للبيانات من قبل جهة القياس، في ظل وجود عدد من الخطط الوطنية التي تساهم في أداء المؤشر بشكل مباشر، وتحديثًا المرتبطة بالتغير المناخي وجودة الهواء وإدارة النفايات.

ولتصحيح مسار أداء المؤشر، يتم العمل على حوكمة آلية نشر البيانات البيئية من خلال

مؤشر أداء الطلاب في القراءة والعلوم والرياضيات (PISA)

(درجة)

مستهدف
2030

500 درجة

مستهدف
2022

394 درجة

القيمة الفعلية
2022

387 درجة

خط
الأساس

386 درجة

مقارنة مع الدول المضمنة في تقييم المؤشر، بالرغم من تحسن أداء المملكة في هذه المجالات منذ إطلاق الرؤية.

من المخطط معالجة التحديات التي تؤثر على جودة التعليم وتغطية كافة الممكّنات التعليمية اللازمة من خلال الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، لتقييم المناهج الدراسية وتطويرها، وتعزيز الأنشطة اللاصفية التي تبني مهارات الطلاب وتنمي معارفهم.

يهدف المؤشر إلى قياس التقدم في جودة العملية التعليمية، ويصدر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA) ويقيم بشكل أساسي الأداء في مجال الرياضيات والعلوم والقراءة.

وفقًا لآخر قراءة للمؤشر، ارتفع أداء المملكة في مؤشرات مجالي العلوم والرياضيات، فيما انخفض أدائها في مجال القراءة، ويعزى التقييم المنخفض للمملكة في المؤشر مقارنة بدول مجموعة العشرين إلى عدد من العوامل منها تلك المرتبطة بمعدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي، وجودة المناهج الدراسية والمعلمين

عدد المدن السعودية المصنفة ضمن
أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في
جميع أنحاء العالم

(مدينة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
0	1	1	3

0

يُعزى تحسن ترتيب مدن المملكة في المؤشر في عام 2024، إلى الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية المحلية والتعليم والصحة، ومن المتوقع انعكاس أثرها على تحسن أداء المؤشر مستقبلاً، ولا سيما مع وجود العديد من الاستراتيجيات المناطقية التي ستدخل حيز التنفيذ في الفترة القادمة.

يتأثر المؤشر بطبيعة مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الصحة والتعليم والبيئة، التي تأخذ وقتاً حتى يظهر أثرها بشكل واضح، بالإضافة إلى أن برنامج جودة الحياة يعمل بالتعاون مع وزارة السياحة على تطوير خطة لتحسين تصنيف مدن المملكة، مما سيُسهم في تحسين أداء المؤشر.

مؤشر عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في أنحاء العالم، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويصدر في تقرير تصنيف قابلية العيش العالمي (Global liveability ranking) عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، ويقس 5 أبعاد رئيسة (الاستقرار، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية).

شهد ترتيب 3 مدن سعودية استقراراً في النمو حتى نهاية عام 2021، إلا أنه انخفض ترتيب كل منها في عام 2022، نتيجة لإضافة 33 مدينة حول العالم ضمن قائمة المؤشر، مما أثر على ترتيب المدن السعودية، وبالرغم من ارتفاع ترتيب المدن السعودية في التقرير الأخير الصادر عام 2024، إلا أن المؤشر يظل متراجعاً عن تحقيق مستهدفه السنوي.



اقتصاد مزدھر

تنمية وتنويع الاقتصاد

إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة

(تريليون ر.س.)



390%، وبمعدل نمو سنوي مركب 22%، متجاوزة مستهدفها السنوي، ويُنسب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى استراتيجية الصندوق الاستثمارية الاستباقية عبر مختلف القطاعات.

كما يُعزى هذا الأداء المميز لمحفظة استثمارية ركزت على الشركات السعودية التي شكلت 40% من إجمالي أصولها، علاوة على استثماراتها في القطاعات الواعدة بنسبة 27%، بالإضافة إلى غيرها من الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

مؤشر إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وكان مستهدف 2030 هو رفع هذه الأصول إلى 7 تريليون ر.س، ومع إعادة هيكلة الصندوق كجزء من الخطوات الاستراتيجية الأولى التي نفذتها المملكة عند إطلاق الرؤية، شهدت الأصول تضاعفًا ملحوظًا. ونتيجةً لهذا النجاح، رُفع المستهدف للوصول لـ 10 تريليون ر.س بحلول عام 2030، مما يعكس التزام المملكة بتعزيز استثماراتها وتحقيق مستقبل مزدهر.

حققت أصول الصندوق تقدمًا رائدًا، إذ نمت منذ 2016 حتى 2024 بما يزيد عن

التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(مليار \$)



مؤشر التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث كانت المملكة في المرتبة 20 دوليًا في عام 2016، مستهدفة الوصول إلى المرتبة 15 في عام 2030، بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,500 مليار \$.

تم اعتماد منهجية السلاسل المتحركة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام 2024، وبالتالي تم تحديث البيانات التاريخية للمؤشر وفقًا لذلك. شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مستويات نمو تدريجية مستمرة منذ عام 2016 حتى عام 2024، بنسبة نمو سنوي مركب تقدر بـ 1.79%، باستثناء عام 2020 حيث انخفض نتيجة لتأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم كافة، وعام 2023 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية، ورغم تراجع المؤشر عن تحقيق مستهدفه السنوي لعام 2024 بشكل كامل، إلا أنه حقق ما يعادل 98% منه، مسجلًا نسبة نمو سنوي تقدر بـ 1.3%، مقارنة بعام 2023، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(مليار جنيه)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
2,004	2,554	2,606	4,970

2,554

نسبة نمو سنوي تقدر بـ 3.9%، مقارنة بعام 2023، إذ شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية معدلات نمو إيجابية لعام 2024 على أساس سنوي، ومن أبرزها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بالإضافة إلى أنشطة النقل واللوجستيات والتقنية.

كما ساهمت الصادرات غير النفطية في تحسن أداء المؤشر؛ نتيجة لنموها مقارنة مع عام 2016، والذي يعود بشكل أساسي إلى صادرات السلع غير النفطية ونشاط إعادة التصدير؛ حيث تم تحقيق ما لا يقل عن 75% من مستهدفاتهما السنوية لعام 2024.

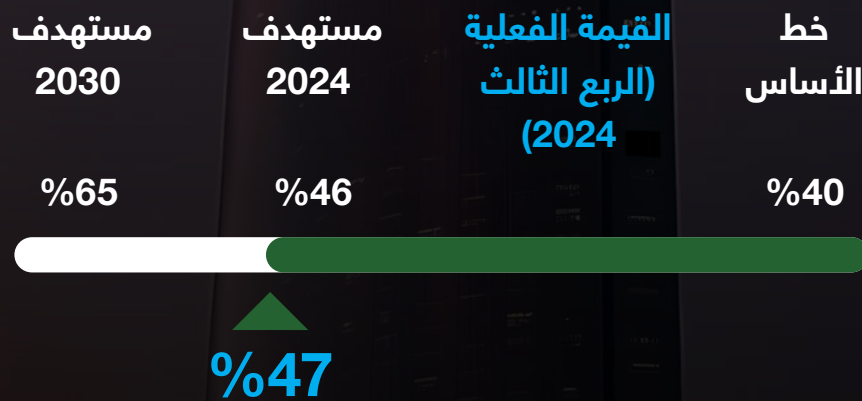
تم اعتماد منهجية السلاسل المتحركة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام 2024، وبالتالي تم تحديث البيانات التاريخية للمؤشر وفقًا لذلك.

شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستويات نمو تدريجية مستمرة منذ عام 2016 حتى عام 2024، بنسبة نمو سنوي مركب تقدر بـ 3.01%، باستثناء عام 2020 حيث انخفض نتيجة لتأثير جائحة كورونا على اقتصاد العالم كافة.

رغم تراجع المؤشر عن تحقيق مستهدفه السنوي لعام 2024 بشكل كامل، إلا أنه حقق ما يعادل 98% منه، مسجلًا

مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي

(%)



الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى نجاح البرنامج السعودي لجذب المقدرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة.

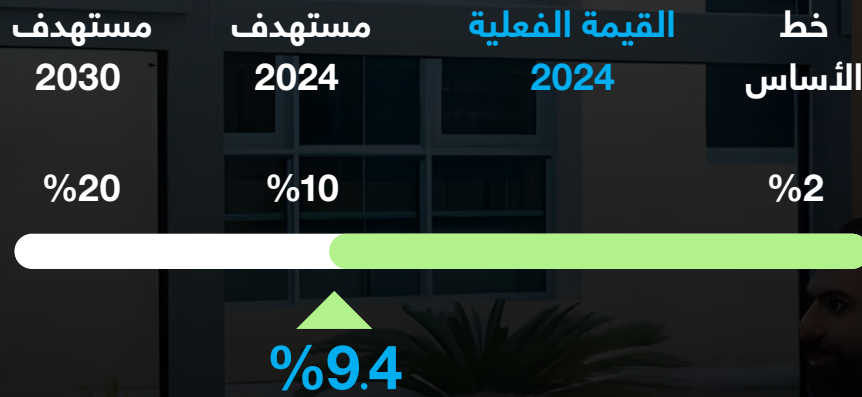
وتستمر المملكة بتكثيف الجهود لتمكين القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للأعمال، وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عبر التغييرات التنظيمية، والمشاريع الكبرى، ودور الاستراتيجيات الوطنية بما فيها استراتيجية الصناعة واستراتيجية النقل والخدمات اللوجستية واستراتيجية الاستثمار.

مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد شهد تزايد مستمر منذ عام 2016، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.94%، وصولاً لـ 47% مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، متخطية المستهدف السنوي لعام 2024.

ينسب ارتفاع أداء المؤشر إلى التغييرات المستمرة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع فرص مشاركة القطاع الخاص وتوسيع دوره، وتعزيز تنافسية المملكة، ومن ذلك جهود الاستراتيجيات الوطنية المتعددة في تعظيم الاستفادة من القطاعات الاقتصادية، ودور صندوق

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك

(%)



والمتوسطة مؤخراً وعدم اقتصرها فقط على البنوك.

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ساهمت العديد من المبادرات والإصلاحات التنظيمية في دعم هذه المنشآت، ومنها تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ مبادرة الإقراض غير المباشر من قبل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) بالعمل مع وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) من خلال تقديم قروض ذات تكلفة منخفضة نسبياً عبر شركات التمويل المرخص لها من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى تطوير برامج التوعية المالية والمنتجات التمويلية المتاحة في تعاون مشترك يجمع بين البنك المركزي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وتشجيع البنوك على استخدام بوابة التمويل لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)؛ لتقديم مختلف الخدمات لهذا القطاع.

مؤشر نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقاس حجم التمويل الموجه من البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك؛ حيث أنّ زيادة نسب الإقراض من البنوك تسهم بشكل مباشر في نمو القطاع الخاص وأثره على الاقتصاد.

سجلت قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى نمو لها على أساس سنوي مقارنة بالربع الثاني من عام 2022، إلى جانب تحقيقها لنمو بنسبة 24% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، إلا أنّ ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك، مدفوعاً بنمو محافظ التمويل الأخرى بشكل أكبر، ساهم في عدم تحقيق المؤشر لمستهدفه بشكل كامل؛ نتيجة لعدد من المبادرات الوطنية، مثل نمو محافظ التمويل الخاصة بالقطاع العقاري بالإضافة لتعدد مصادر الإقراض للمنشآت الصغيرة

حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%18		%35	%50

%25.2

بنهاية عام 2024 على أساس سنوي، إلا أن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي (حسب البيانات حتى نهاية عام 2024) حققت %72 من مستهدفها لعام 2024.

جميع عناصر المؤشر حققت ارتفاعاً في عام 2024 مقارنة بعام 2023، إلا أن مستويات الارتفاع كانت دون المستهدف، ومن المتوقع أن تُسهم الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية الصناعة، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتكاملة، واستراتيجية التصدير -بعد أن تدخل حيز التنفيذ- في مضاعفة الجهود الرامية لمزيد من التقدم في هذا المؤشر.

مؤشر نسبة حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويسهم في قياس نجاح التنويع الاقتصادي، ومدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية، ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساعد في توجيه السياسات التجارية والصناعية، بما يحسّن بيئة الأعمال ويحفّز الابتكار.

حقق المؤشر تقدماً بين عامي 2016 و2024 بمقدار 7.2 نقاط مئوية بنهاية عام 2024، وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بمعدل %13



إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

(مليار \$)

خط الأساس	القيمة الفعلية (النصف الأول 2024)	مستهدف 2024	مستهدف 2030
128.9	746.5	2,114	

718.74

للمملكة، كما كان لنمو صادرات النفط الخام والطلب العالمي للنفط السعودي أثرًا بارزًا لارتفاع المؤشر.

تجدر الإشارة لارتباط أداء المؤشر المستقبلي بشكل مباشر بأداء الاقتصادات العالمية والأحداث الدولية، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمالية تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي مما يمكن أن يؤثر على صادرات القطاعات الاقتصادية على المدى القصير.

أربعة أعوام متتالية تتقدم فيها قيمة صادرات المملكة المرتبطة بالنفط والغاز منذ عام 2019، محققة 96.3% من مستهدف المرحلة، ومعدل نمو سنوي مركب 41%.

يأتي هذا التقدم نتيجة الجهود الحثيثة في دعم المصدرين وتمويلهم ورفع قدراتهم، مما ساعد الشركات السعودية على دخول الأسواق العالمية بفعالية أكبر وتعزيز تنافسيتها الدولية، إضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للمواد الكيميائية، مما دعم نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والمطاط، وزيادة القدرات التصديرية

نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي

(%)



مئوية بين عامي 2021 و2023، ويعود هذا إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2021 و2022 التي سببها ضغط السيولة على المستثمرين الدوليين والناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الدولية.

على الرغم من ذلك، تشير البيانات إلى أن المؤشر يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق نمو تدريجي مستدام على أسس قوية. يعود ذلك إلى توسع وتنوع الاستثمارات الأجنبية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ومدن المملكة، وعدم تركيزها فقط على القطاعات المرتبطة بالنفط أو في المنطقة الوسطى والشرقية. يعكس هذا التنوع ارتفاع ثقة المستثمرين الأجانب، مما يساهم في تحسين أداء المؤشر وجذب استثمارات في الأصول الثقيلة.

مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وفي عام 2023، تبنت المملكة منهجية جديدة لاحتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشاور مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين جودة البيانات وشفافيتها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، ونتيجة لذلك، حُدثت البيانات التاريخية للمؤشر، وقيمة خط الأساس هي لعام 2020.

وفقاً لآخر قراءة للمؤشر؛ فقد حققت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي مستهدفها السنوي لعام 2023؛ إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 96 مليار \$، مرتفعة بنسبة 50% مقارنة بعام 2022 (بعد استبعاد صفقة أرامكو الاستثنائية التي بلغت 55 مليار \$)، ومع ذلك يُلاحظ تراجع أداء المؤشر بـ 1.31 نقطة

حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
%37	%65.5	%66	%75

%65.5

الاكتفاء الذاتي في قطاع النفط والغاز. يُظهر هذا الأداء فاعلية البرنامج الشامل لتوطين سلاسل الإمداد، وقدرة مستدامة على تحقيق الأهداف طويلة المدى، كما أسهمت مبادرات مثل "استكمال مشروع تخزين الغاز" والجهود التي تبناها وزارة الطاقة وأرامكو السعودية وغيرها من الشركات الأخرى العاملة في المجال في تحسين أداء المؤشر، من خلال وضع حد أدنى لحصة مساهمة الناتج المحلي عند طرح المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

مؤشر نسبة حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر دورة قياس سنوي للمؤشر صدرت لبيانات عام 2023.

حقق المؤشر أداءً لافتاً بين عامي 2016 و2023 بارتفاعه 28.5 نقطة مئوية، محققاً مستهدفه السنوي بنسبة 99.2%، بمعدل نمو سنوي مركب 8.5%، ما يعكس حرص المملكة على تحقيق أفضل فائدة للاقتصاد المحلي، وزيادة

حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية

(%)



الاقتصادية الأجنبية (Foreign Leakages) والمرتبطة بارتفاع الواردات غير النفطية.

يجري العمل حاليًا على توفير بيانات شاملة وتحديد مستهدفات على مستوى القطاعات للمؤشر والمكونات الفرعية لها، لرفع أداء المؤشر، ومن المتوقع أن تسهم الجهود الحثيثة للاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ بما فيها استراتيجية الصناعة واستراتيجية الاستثمار ومبادرات التوطين القائمة في تصحيح مسار المؤشر خلال السنوات القادمة.

تم تحديد المستهدفات السنوية المرحلية للمؤشر في عام 2022، إذ كانت حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية 56.8% آنذاك.

بالرغم من تجاوز قيمة المحتوى المحلي لمستهدفاتها منذ عام 2019 نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بالإضافة إلى الإصلاحات التنظيمية الداعمة للمحتوى المحلي، إلا أن مؤشر حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية انخفض منذ عام 2019 وحتى آخر قراءة للمؤشر بنهاية عام 2023، متأثرًا بارتفاع التسربات

نسبة توطين الصناعات العسكرية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
7.7%	19.35%	12.5%	50%

▲
%19.35

والتشريعات المتعلقة بالقطاع وتمكين المستثمرين من مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية، وتقديم برامج محفزة تمثلت في برنامج المشاركة الصناعية الذي أسهم في الاستفادة من القدرات الوطنية وجذب الاستثمارات الجديدة للقطاع، بالإضافة إلى مشروع سلاسل الإمداد الهادف إلى توطين المزيد من الإنفاق العسكري ودعم الاقتصاد الوطني.

مؤشر نسبة توطين الصناعات العسكرية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، بمستهدف طموح بالوصول لـ 50% نسبة توطين الصناعات العسكرية.

حقق المؤشر ارتفاعاً لافتاً بين عامي 2021 و2023 وفقاً لآخر قراءة، بأكثر من 12 نقطة مئوية خلال عامين فقط، متجاوزاً لمستهدفاته السنوية لعامي 2022 و2023.

يأتي هذا التقدم نتيجة للعمل الدؤوب للهيئة العامة للصناعة العسكرية منذ تأسيسها في عام 2017، في سنّ الأنظمة

مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي

(المرتبة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2022	مستهدف 2022	مستهدف 2030
(المرتبة 49)		(المرتبة 49)	(المرتبة 25)

(المرتبة 38)

أوانه، وجاري العمل على تحديث مستهدف 2030 ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

جاء هذا التقدم مدفوعًا بتسجيل المملكة تقدمًا ملحوظًا في أغلب الجوانب الفرعية للمؤشر بما يزيد عن 10%، ويشمل ذلك جودة البنية التحتية، وسهولة الإجراءات الجمركية وسرعتها، وتطور آليات تتبع الشحنات، وتقليص التكلفة للخدمات اللوجستية للرفع من قدرتها التنافسية، بالإضافة للجهود التي قلّصت من المدة المستغرقة في تسليم الشحنات، وتعزيز القدرة في تلبية احتياجات العميل؛ بالتالي تحسن كفاءة الاستجابة لاحتياجات السوق.

مؤشر نسبة الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، إذ استهدفت حينها الوصول للمرتبة 25 عالميًا، والأولى إقليميًا.

انطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بخطى حثيثة، جنبًا إلى جنب مع المبادرات التي يقودها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ما كان له الأثر في تحقيق تحسن كبير في مؤشر الأداء اللوجستي بتقدم المملكة من المرتبة 55 في عام 2018، إلى المرتبة 38 في عام 2022 وفقًا لآخر القراءات للمؤشر، محققة بذلك مستهدف عام 2024 قبل عامين من

زيادة معدلات التوظيف

معدل البطالة بين السعوديين

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
12.3%		7.8%	7%

7%

2016 إلى 11.9% في عام 2024، نتيجة للإصلاحات الاجتماعية والجهود التمكينية للمرأة السعودية، بالإضافة إلى مبادرات استراتيجية سوق العمل وبرنامج تنمية القدرات البشرية. وهو ما ساهم في أن يبلغ عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص أكثر من 2.4 مليون موظف حتى عام 2024.

كما أنّ انخفاض معدل البطالة بين الشباب كان له دور أيضًا؛ إذ انخفض إلى 11.9% وفقًا لآخر قراءة، مقارنة مع خط الأساس 24.62%.

مؤشر معدل البطالة بين السعوديين، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث حُدد مستهدفه لعام 2030 عند 7%.

كان لتحديث بيانات التعداد السكاني في عام 2024 بناءً على تعداد السعودية لعام 2022 أثرًا على تحديث قراءات المؤشر، منذ عام 2021، وأظهرت البيانات أن المؤشر استمر في الانخفاض منذ ذلك العام وصولًا لعام 2024.

يُعزى هذا الانخفاض للمؤشر بشكل أساسي لانخفاض نسبة بطالة الإناث السعوديات؛ إذ تحسنت النسبة من 34.5% في عام



تصنيف المملكة في مؤشر المواهب العالمي

(ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
-----------	---------------------	-------------	-------------

20

32

29

32

السنوي، وذلك بعد تراجع المملكة في عام 2023 إلى المرتبة الـ 36.

يأتي هذا التحسن نتيجة تقدم المملكة في محوري الجاهزية والجاذبية، في ظل الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة عمل محفزة ومتطورة تعكس جودة الحياة والفرص الوظيفية في المملكة، كما أسهمت البرامج مثل برنامج الإقامة المميزة وتقديمها لمزايا تُمكن استقرار هذه المواهب وزيادة جاذبية المملكة للمواهب العالمية.

يصدر المؤشر في تقرير المواهب العالمي عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، ويقيس ثلاثة محاور بشكل رئيسي، محور الجاهزية المعني بتوفر الكفاءات، ومحور التنمية والاستثمار في المواهب المحلية وتطويرها، ومحور الجاذبية وتمثل القدرة على جذب المواهب.

تحسن أداء المؤشر وصولاً للمرتبة الـ 32 في نهاية عام 2024، محققاً مستهدفه

عدد العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

(مليون موظف)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
4.77	7.86	7.1	10.23

7.86

يترجم هذا الارتفاع الأثر الرائد للجهود التنظيمية والإصلاحية المعززة للقطاع الخاص في المملكة، ومن ذلك استقطاب الشركات متعددة الجنسيات لفتح مقارها الإقليمية في المملكة، وتعزيز فرص الاستثمار من خلال نظام التخصيص ونظام صندوق البنية التحتية الوطني لتمويل الشركات، وبرنامج زمالة منظومة الابتكار التجاري الوطنية لتعزيز القاعدة المعرفية للشركات التي تركز على الابتكار، كما للتوسع في الأنشطة غير النفطية ونمو عدد المنشآت؛ مساهمة في تعزيز بيئة الأعمال وزيادة فرص التوظيف.

تم تحديث منهجية احتساب المؤشر وفقاً لإعادة تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحصر شامل لأعداد المنشآت عبر كافة الأجهزة المعنية، وصدرت أول قراءة للمؤشر بعد التحديث في عام 2020، حيث بلغ عدد العاملين في ذلك العام 4.77 مليون موظف.

اتخذ المؤشر اتجاهاً تصاعدياً حتى عام 2024 وصولاً لـ 7.86 مليون موظف، متجاوزاً بذلك مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025 على التوالي.

عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة

(جامعة)



تصنيف جامعة الملك سعود في المرتبة 90 على مستوى العالم بحسب تصنيف شنغهاي لعام 2024؛ لتصبح ضمن أفضل 100 جامعة عالمية، وتقدمت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من المرتبة 180 إلى المرتبة 101 في ذات المؤشر.

كما أعاققت بعض التحديات من تحقيق تقدم أعلى للجامعات السعودية ومن ذلك النتائج في الإنتاج البحثي والسمعة الأكاديمية، إذ تشكل 80% من معايير التقييم، وستلعب الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، إلى جانب برنامج تنمية القدرات البشرية دورًا في تقدم المؤشر وتحقيق مستهدفاته.

مؤشر عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مستهدفة دخول 5 جامعات على الأقل ضمن أفضل 200 جامعة عالميًا، ووفقًا لتصنيف الجامعات العالمية (تصنيف شنغهاي وتصنيف التايمز وتصنيف QS) حافظت 3 جامعات سعودية على تصنيفها ضمن أفضل 200 جامعة عالميًا.

ولم تشهد المملكة أي زيادة في عدد الجامعات المحققة للتصنيف خلال السنوات الماضية؛ إلا أن هناك تحسنًا في تصنيف جامعات المملكة بشكل عام؛ إذ دخلت 4 جامعات سعودية مصنفة ضمن أهم (500) جامعة في العالم، إضافة إلى جامعة جاءت في المرتبة 513. فيما تم

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%22.8		%35.9	%40

%33.5

إضافة إلى البرامج الوطنية لتمكين المرأة في سوق العمل بما فيها برامج التدريب الموازي وخدمات رعاية الأطفال، وتسهيل التنقل، كما تم تحفيز القطاع الخاص لزيادة توظيف المرأة.

يحافظ المؤشر على وتيرة استقرار ملحوظة منذ عام 2021، وحتى عام 2024، وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف لنسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من 35% إلى 36% من عام 2023 إلى 2024، إلا أن نسبة مشاركة المرأة غير السعودية تراجعت من 33.8% إلى 27.9%، تأثرًا بسياسات التوظيف لفرص العمل، إضافة للرسوم المفروضة على الوافدين وزيادة تكاليف الإقامة والمعيشة.

مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، واستهدفت حينها رفع مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% في عام 2030، وما أن بدأت المملكة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعزز من دور المرأة في التنمية، ارتفعت نسبة مشاركتها في سوق العمل، حيث تحقق المستهدف قبل موعده بعشر سنوات في عام 2020. مما دفع إلى رفع الطموح المستهدف إلى 40% بحلول عام 2030.

شملت الإصلاحات الممكنة للمرأة -على سبيل المثال- سياسات العمل بما فيها رفع القيود عن عملها في العديد من المجالات ومساواة الأجور، وتعديل نظام الأمومة،

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%13.9	%50.7	%50.7	%65

%47.81

من بينها الفجوة بين احتياجات السوق والتخصصات المتاحة، بالإضافة إلى ما تتركه بعض المهن من انطباعات سلبية حيال الأجور وقلة التوظيف، وعلى أن المؤشر شهد تحسناً في معدلات توظيف النساء والرجال، لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة، وتركيز التوظيف في المجالات ذات التوظيف المنخفض هي الغالبة، وستلعب الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب دوراً في تقدم المؤشر وتحقيق مستهدفاته.

شهد المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2019 و2022، بمعدل نمو سنوي مركب 45% لتلك الفترة، وبالتالي تم رفع المستهدفات المرحلية للمؤشر.

يواصل المؤشر تقدمه مقارنة بخط الأساس لعام 2019، نتيجة لتوليد العديد من الوظائف عبر القطاعات المختلفة، وغيرها من الجهود لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل والطلب على تخصصات التدريب التقني والمهني.

رغم الارتفاع الذي أحرزه؛ إلا أنه لم يحقق مستهدف العام، لتأثره بعدة عوامل

المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص

(المرتبة، درجة)



للعمل المماثل، ومؤشر متوسط الدخل. فيما يعود عدم تحقيق المؤشر المستهدف السنوي بشكل كامل إلى تراجع معدل المشاركة في سوق العمل (نسبة النساء إلى الرجال) في عام 2024، ورغم هذه التحديات إلا أن المبادرات الإصلاحية المختلفة التي أولت تركيزًا على زيادة التحصيل العلمي للمرأة، وتمكين عمل المرأة في القطاعات المختلفة بإكسابهن المهارات اللازمة، وتوفير الرعاية لبنائهن؛ أسهمت في تقدم المؤشر ولو بشكل طفيف.

يصدر المؤشر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للبنك الدولي، ويقيس مدى تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الجنسين.

تقدمت المملكة 17 مرتبة في المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص بين عامي 2016 و 2024، لتصل المرتبة 125 عالميًا والمرتبة 16 بين دول مجموعة العشرين، وحقق المؤشر ما نسبته 91% من مستهدفه السنوي، مدفوعًا بالتقدم في أداء مؤشرين فرعيين؛ مؤشر مساواة الأجور

نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية (النصف الأول 2024)	مستهدف (النصف الأول 2024)	مستهدف 2030
7.7%		12.8%	15%

13.4%

في بيئات عمل تتيح إمكانية الوصول، وتعزيز فرص توظيفهم، وتسهيل مشاركتهم في الحياة المهنية، ومن ذلك تجديد اللائحة التنظيمية للبرامج الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2024.

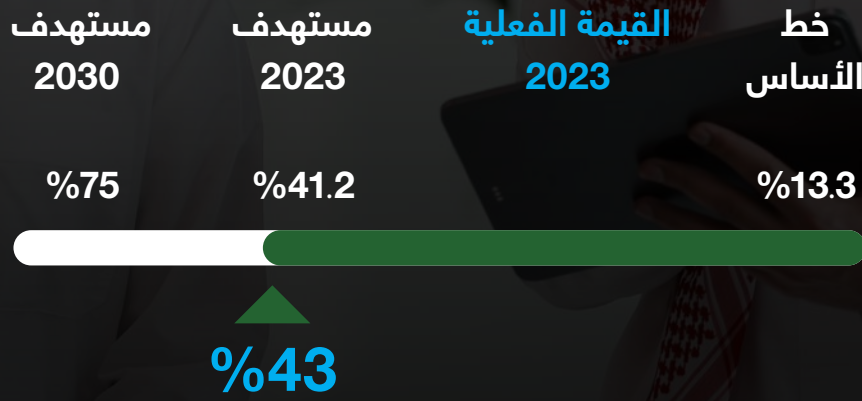
تستمر المملكة وتلتزم بتحسين ظروف العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم سعيًا نحو بناء مجتمع أكثر عدالة وشمولية.

سجل المؤشر ارتفاعًا بـ 5,7 نقطة مئوية بين عام 2016 وحتى النصف الأول من عام 2024، مع نمو تدريجي في السنوات الأخيرة.

سجل المؤشر معدل نمو سنوي مركب قدره 7.17%، متجاوزًا مستهدفه السنوي، ومقترَّبًا من تحقيق مستهدف عام 2030، نتيجة لتنفيذ المملكة العديد من المبادرات لتطوير مهارات الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتمكين دمجهم مع أقرانهم

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج

(%)



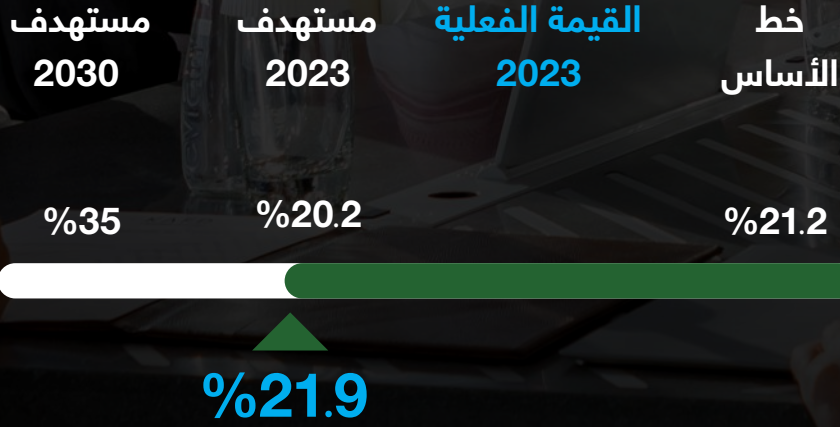
مهارات الشباب وزيادة فرص التوظيف، بالإضافة لتطوير وزارة التعليم لآليات المنح الداخلية والخارجية التي كان لها الأثر المباشر في تشجيع الطلاب على اختيار المجالات التي تتطلب التوظيف وتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وستسهم الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب في تحقيق مستهدفات المؤشر خلال الفترة القادمة.

تحسّنت نسبة مشاركة خريجي التعليم الجامعي في سوق العمل خلال 6 أشهر من تاريخ التخرج بشكل طفيف منذ بداية قياس المؤشر في عام 2018 حتى عام 2021، إلا أنه حقق بعد ذلك قفزة بين عامي 2021 و 2023 (آخر قراءة سُجّلت للمؤشر) مرتفعًا من 13.9% إلى 43% بنسبة نمو سنوي مركب أكثر من 75%، متجاوزًا مستهدفه السنوي.

يأتي هذا التقدم ترمينًا للجهود التي يقدمها برنامج تنمية القدرات البشرية، في رفع

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

(%)



في حين أثر الخفض الطوعي لإنتاج النفط على مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، برزت قيادة المملكة في الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشكلت الاستثمارات الأجنبية حوالي 30% من الإجمالي، ما يعكس ثقة المستثمرين العالميين، كما شهد تمويل القطاع الخاص في المملكة نموًا ملحوظًا، يزيد عن 16% مقارنة بعام 2023. مدفوعًا بدعم مؤسسات القطاع الخاص ما يُظهر ثقة المستثمرين في بيئة ريادة الأعمال المزدهرة، ودور البنوك والمؤسسات التمويلية في دعم المنشآت.

مؤشر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة له كانت في عام 2023.

تم تحديث منهجية احتساب المؤشر، وشمل ذلك تحديث إطار احتساب القيمة المضافة للمنشآت بالانتقال من آلية التعداد الاقتصادي إلى آلية استخدام السجلات الإدارية لتحديث إطار الأعمال وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبالتالي فإن قيمة خط الأساس للمؤشر وفق المنهجية الجديدة هي 21.2% لعام 2019.

مؤشر التنمية البشرية

(درجة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2022	مستهدف 2022	مستهدف 2030
0.846	0.875	0.875	0.94

0.875

يعوّل الارتفاع المستمر في درجة المملكة في المؤشر منذ عام 2018 وحتى عام 2022، إلى تقدم محور الحياة الصحية مدفوعًا بارتفاع متوسط العمر المتوقع بشكل ملحوظ، فيما ينسب التراجع إلى الانخفاض في محور مستوى المعيشة الذي جاء نتيجة النمو السكاني المستمر مما أثر على الدخل القومي الإجمالي للفرد، وعلى الرغم من ذلك، يظل تحقيق مستهدفات المؤشر ممكنًا في ظل مواصلة الجهود والإصلاحات.

يصدر المؤشر في تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعكس المؤشر ثلاثة محاور رئيسة وهي الحياة الصحية والتعليم ومستوى المعيشة.

وفق آخر قراءة سُجلت للمؤشر في عام 2022، تراجعت المملكة للترتيب الـ 40، على الرغم من تقدم المملكة إلى 0.875 درجة في العام ذاته، ووفقًا للترتيب الحالي، تشير التوقعات إلى أن تحقيق المملكة لـ 0.94 درجة بحلول عام 2030 سيضعها في المرتبة 15.

A man in a white thobe and ghutra is seen from the side, looking out a large window. The scene is backlit by a warm sunset or sunrise, creating a silhouette effect. The window frame is visible, and the background outside is a soft, hazy landscape with a distant street lamp.

وطن
طموح

تعزيز فعالية الحكومة

مؤشر المشاركة الإلكترونية

(درجة، ترتيب)



خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
0.71 درجة (المرتبة 39)		0.82 درجة	0.94 درجة ضمن المراتب العشرة الأولى

0.96 درجة
(المرتبة 7)

حققت المملكة قفزة نوعية في المؤشر، بمجيئها في الترتيب السابع، متقدمة 32 مرتبة مقارنة بخط الأساس؛ لتنجح في تحقيق مستهدف عام 2030 قبل موعده بست سنوات. يعود ذلك للجهود المرتبطة بتعزيز المشاركة الإلكترونية، عبر تطوير النظام الإحصائي؛ حيث أطلقت منصة "بيانات السعودية"؛ لتقديم بيانات دقيقة وحديثة باستمرار لصناع القرار والباحثين والمواطنين بشكل عام، بما يدفع نحو تحقيق مزيد من الشفافية.

يصدر المؤشر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) كل عامين، وهو استطلاع يقيس ثلاثة ركائز؛ المعلومات الإلكترونية ومدى إتاحتها للمواطنين، والاستشارة الإلكترونية، وكيفية مشاركة المواطنين في المساهمة في السياسات العامة، بالإضافة إلى اتخاذ القرار الإلكتروني الذي يُمكن المواطنين من التعاون في صياغة السياسات ونماذج تقديم الخدمات العامة.

ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

(ترتيب)



متجاوزة مستهدفاتها المرحلية حتى عام 2026.

يُنسب نجاح المملكة إلى الالتزام بتنفيذ الخطط الوطنية المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية؛ بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي أسهمت في تطوير الحكومة الإلكترونية، ومنها مبادرة تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة، ومبادرة إطلاق السحابة الحكومية، ورفع مستوى التكامل الحكومي، ومبادرة تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم.

مؤشر ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقيس المؤشر ثلاث مكونات رئيسية تعكس أداء الحكومات في تقديم الخدمات الرقمية ودعم البنية التحتية والمهارات البشرية.

قفزت المملكة 30 مركزًا مقارنة بخط الأساس؛ لتقترب أكثر من تحقيق مستهدف عام 2030، ويجدر بالذكر أن المملكة تراجعت إلى المرتبة 52 في عام 2018، ثم أخذت في التقدم بعد ذلك وصولاً للمرتبة 31 في عام 2022، لتقفز بعدها 25 مرتبة في التقرير التالي في عام 2024 لتصبح في المرتبة السادسة عالميًا،

مؤشر الفاعلية الحكومية

(درجة، ترتيب)



2023 محققة 78.8 درجة وفقاً لآخر قراءة، ومتجاوزة مستهدفاتها المرحلية.

يأتي هذا التقدم نتيجة للتحسن في عدد من محاور أداء المؤشر الرئيسة، المتمثلة في تقديم الخدمات العامة وجودتها وإمكانية الوصول إليها، وجودة صياغة السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها. فيما سجّل الأداء الخاص بالبيروقراطية تراجعاً طفيفاً، إلا أنه شهد تحسناً كبيراً خلال الفترة بين عامي 2019-2022، وارتفاعاً في درجة التنسيق والكفاءة، على الرغم من ظروف الجائحة في حينه.

مؤشر الفاعلية الحكومية (درجة، ترتيب)، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويوفر قياس عدد من المحاور المعنية بجودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

كانت المملكة في المرتبة 81 في عام 2016، وتراجعت بعد ذلك إلى المرتبة 93 في عام 2020 بدرجة 56.2، وأخذت في التقدم بعد ذلك لتقفز في عام 2022 من المرتبة 63 وصولاً للمرتبة 46 في عام

الدرجة المحققة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

(درجة)



المؤشر تحسناً في عام 2022، وتحقيق مستهدفه المرحلي للعام وفقاً لآخر قراءات المؤشر.

وضمن الجهود المساهمة في تقدم أداء المؤشر تخصيص 2.5 مليار دولار لتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية من القمح والشعير لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، ويأتي هذا ضمن حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة 5.3 مليار دولار لمكافحة التضخم. كما خصصت المؤسسة العامة للحبوب 1.2 مليار دولار لدعم المخزون الاستراتيجي، بينما خصص صندوق التنمية الزراعية 1.1 مليار دولار لإقراض القطاع الخاص لتأمين إمدادات السلع الأساسية لمدة ستة أشهر.

يصدر مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، عن وحدة المراقبة الاقتصادية التابعة لـ (The Economist)، وآخر قراءات نشرها المصدر للمؤشر هي بيانات عام 2022، ولم يتم إصدار بيانات لعامي 2023 و2024.

خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، شهدت المملكة تحسناً إيجابياً في تصنيف هذا المؤشر؛ حيث ارتفعت درجة المملكة من 71.1 إلى 73، إلا أنها تراجعت إلى 68.1 في عام 2021؛ نتيجة لجائحة كورونا وما صاحبها من أزمة عالمية على مستوى سلاسل الإمداد. وقد استمرت المملكة في اتخاذ التدابير اللازمة؛ للمحافظة على أمنها الغذائي، وهو ما ساعد في تسجيل

تمكين المسؤولية الاجتماعية

عدد المتطوعين

(ألف متطوع)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
22.9		690	1,000

1,237.7

والخاص وغير الربحي، ويعزز مكانة المملكة بوصفها نموذجًا رائدًا في العمل التطوعي.

ومن العوامل المساعدة في تحقيق ذلك؛ تبرز المنصة الوطنية التي سهلت الوصول إلى فرص التطوع، وتوثيق الساعات التطوعية، وقد أسهمت عدد من المبادرات والجهود في رفع الوعي بدور التطوع في نماء المجتمع، مثل مبادرة "بناء ثقافة ومحفزات العمل التطوعي"، بالإضافة إلى إبراز ونشر ثقافة التطوع من خلال تضمين ذلك في المناهج الدراسية.

مؤشر نسبة عدد المتطوعين، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وشهد المؤشر زيادة تصاعدية ملحوظة منذ بداية قياسه في عام 2015.

حقق المؤشر ارتفاعًا بنسبة 48.3% في عام 2024 (1,237 مليون متطوع) مقارنة بقيمته في عام 2023 (834 ألف متطوع)، متجاوزًا بذلك مستهدفه لعام 2030 (مليون متطوع)، قبل الأوان بست سنوات، وهو ما يعكس الجهود الوطنية في هذا الاتجاه، والتكاتف بين المجتمع، والقطاع الحكومي

مؤشر العطاء العالمي

(%)



يكشف أداء المؤشر عن التقدم المحقق عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل الخيري، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها؛ ومن ذلك إطلاق منصة إحسان، ومبادرة بناء وتطوير منظومة العمل التطوعي الاحترافي والمهاري، ومبادرة تمكين أفراد المجتمع من التطوع التكافلي (بنك الوقت)، ومبادرة تمكين وتنظيم العمل التطوعي لضيوف الرحمن، ومبادرة تطوير قدرات القطاع غير الربحي، وغيرها من المبادرات في هذا الاتجاه.

يصدر مؤشر العطاء العالمي عن مؤسسة المساعداة الخيرية "CAF"، ويهدف إلى تقييم مفهوم "العطاء" لـ 142 دولة حول العالم وذلك من خلال 3 ركائز رئيسة، وهي ركيزة "مساعدة شخص غريب وركيزة التبرع بالمال وركيزة الوقت المخصص للتطوع.

بحسب البيانات الحديثة للمؤشر، أظهرت المملكة زيادة بنسبة 6 نقاط مئوية بين عامي 2023 - 2024، وتخطت المملكة مستهدف عام 2024، مقتربة من المستهدف المحدد لعام 2030.

المؤشر الفرعي المتعلق بالوقت المخصص للعمل التطوعي ضمن مؤشر العطاء العالمي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
15%		18.3%	27%

24%

الخير، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها.

من أبرز المبادرات الداعمة جاءت مبادرات وزارة الصحة لتعزيز العمل التطوعي، حيث تجاوز عدد الساعات التطوعية عبر منصة التطوع الصحي 8 ملايين ساعة خلال عام 2024، بالإضافة إلى مبادرات وزارة التعليم، مثل "تفعيل التطوع المهاري والاحترافي للمعلمين" ومبادرة "تطوع المعلمين والمعلمات لخدمة الأبناء الأيتام تعليمياً" التي تسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً، ومبادرة "دعم تطوع الفتيات" لتعزيز مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

مؤشر الوقت المخصص للعمل التطوعي هو مؤشر فرعي عن مؤشر العطاء العالمي الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية "CAF"، ويتم قياسه لضمان جودة واستمرارية العمل التطوعي.

تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي وحقق مستهدفاته المرحلية حتى عام 2028، حيث حقق قفزة بين عامي 2023 و2024 من 16% إلى 24% ليقترّب من تحقيق مستهدف عام 2030، وهو ما يأتي استكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق التقدم في مؤشر العطاء العالمي، عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل

نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
30%	71.67%	67%	90%

%71.67

كما ساهم في هذا التقدم وجود بيئة داعمة ومن ذلك مبادرات استراتيجية المسؤولية الاجتماعية، وإنشاء اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، وإطلاق منصة إلكترونية لتشجيع وتسجيل مساهمات القطاع الخاص، ومبادرة "تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية"، وغيرها من الجهود الوطنية.

ارتفعت نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية ارتفاعاً كبيراً بين عامي 2018 و2024 متجاوزة مستهدفها السنوي لعام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15.62%.

يعكس أداء المؤشر في آخر قراءاته، ارتفاع الوعي في القطاع الخاص بأهمية البرامج الاجتماعية، ودورها في نمو الاقتصاد واستدامته، وتمكين المجتمع، ما انعكس على النمو الكبير لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
%0.2		%0.53	%5

%0.99

المالية للمؤسسات غير الربحية، بالإضافة لتطوير البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع.

ساهمت العديد من المبادرات الوطنية في النمو المتواصل للمؤشر ومن ذلك تعزيز التكامل وحوكمة القطاع غير الربحي، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع، عبر إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. إضافة للجهود الرامية إلى توليد وظائف جاذبة وملائمة في القطاع غير الربحي وتعزيز تنافسية بيئة عمله وجاذبيتها في استقطاب الكفاءات، بجانب توفير برامج التدريب والتطوير المهني للعاملين فيه.

مؤشر نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد أخذ اتجاهًا تصاعديًا منذ عام 2017، ليرتفع من 0.2% إلى 0.99% في عام 2023 بحسب آخر قراءة للمؤشر.

تجاوز المؤشر مستهدفاته المرحلية للعام 2023 وحتى عام 2025، محققًا معدل نمو سنوي مركب قدره 27%، ويعكس هذا التقدم الجهود المبذولة والإصلاحات التي شهدتها القطاع غير الربحي خلال الأعوام الماضية، من تعزيز التمويل والاستدامة

نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة

(%)



شهد القطاع غير الربحي نموًا ملحوظًا في حصته من إجمالي القوى العاملة بين عامي 2017 و2023، متجاوزًا مستهدفاته المرحلية لعامي 2023 و2024، حسب القراءة الأخيرة للمؤشر. ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.

ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.

ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.



انقر هنا

لتصفح النسخة الكاملة من
التقرير السنوي لرؤية
السعودية 2030 لعام 2024



vision2030.gov.sa